وذات عذرة وانتفعت بعبيد وافراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين
وسابقات **قوله** لان نعت الى آخره علله عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد
الاحتياج الى صفته فلم يجز فيها التفريق **قوله** وان قدرته بدلا او بيانا فيه
نظر لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا بضعف
قوله واذا تعددت المنعوت قيل المناسب لما تقدم اول الفصل ذكر
تعدد المنعوت ان يقول هنا واذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن
الصحيحة واقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط
المصنف لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع مع
القطع لا الجمع والتفريق وعلى ان الشارح خلط وان المصنف لم يتم اقسام
المسئلة الاولى ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد اشرنا لذلك كله
فيما مر **قوله** فان كان العامل فيها اي المنعوت وذلك اذا كان العامل في المنعوتات
واحدا الا ان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في
المنعوتات واحدا كونه كذلك في المنعوت وانما ارجعنا الضمير للمنعوت واحتجنا
لهذه العناية لانها الحد غيرها ولم يقل فيه اي المنعوت التقدم
ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيهما الضمير المجرور راجع الى ها
المنعوتات فليتأمل انتهى لا يخفى ما فيه **قوله** فالاتباع قال الدنوشري كان ينبغي
ان يقول او القطع في اماكنه كما قال المرادي انتهى وقال الزرقاني قوله فالاتباع
اي جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا كان العامل واحدا وكذا اذا تعدد
والقطع جائزان نحو جاءني زيد وعمرو العاقلان **قوله** واختلف نسبة العامل
اليهما الانسب بسياق الكلام اليهما وذلك لقوله او لا فان كان العامل فيهما
وكلفته الخ مراعاة للمثال فان فيه النعت شيء لكون المنعوت لشيء لكنه مغرق
قوله معنى العامل وعامله قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد
كما حمل عليه الشارح ويحتمل قوله للعامل الواحد ايضا كما قال الشيخ اللقاني

انظر

انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الى آخره لم يتعرض
الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد
معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد
كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما او في احدهما يوخذ منه
ان اختلاف عمل العامل الواحد في معمولين يوجب القطع سواء اختلفت نسبته
اليهما كضرب زيد عمرا واتحدت نحو ضرب زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه
قوله ولفظا او جنسه فضيته ان الاتحاد في احدهما شرط كالاتحاد في المعنى
والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة امور المعنى والعمل واما اللفظ او الجنس
والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين واو في قوله او جنسه
مانعة خلو اعني يمتنع الخلو عن الاتحاد في احد هذين فلا ينافي اجتماعهما
اذا الاتحاد في اللفظ والجنس قد يجتمعان وما افاده كلامه من اشتراط الاتحاد
اما في الجنس او اللفظ بخلاف اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في الحاصل
الآتي يقتضي ان الجمهور لم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقول هنا
وجنسه سوا اتحد اللفظ او لا **قوله** ومثالا اتحد الخ لا يخفى ان قوله ومثال
لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء زيد واخي عمرو الخ قال
اللقاني مثال المجرور مررت بزيد وجزت على عمرو والكريمين مثل به ابن عقيل
وفيه نظر وجاوزت عمرا الطراد **قوله** والعمل واللفظ قال الزرقاني قصد الناظم
بذلك اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه ان العاملين الاول
مشتقان في الجنس وفيه نظر **قوله** من جهة واحدة قال الزرقاني لتعذر الامر
لتوجه عاملان على معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الى فاعله
ومفعوله فتعذر لاختلاف الجهتين منزلة تغاير الذاتين فكان هنا عاملين **قوله** كرأيت
زيدا ومررت بعمرو قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فانها
قد تحصلان بمرور واحد وجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)